سعياً وراء إشراك أكبر عددٍ ممكن من الكتّاب في ملفّات الآداب القادمة، قرّرتْ هيئةُ تحرير المجلة نشرَ أوراق العمل المعدّة لهذه الملفّات قبل صدورها. وعليه، تأمل المجلّة ألاّ يقتصر المساهمون في الملفّات القادمة على مَنْ تكلّفهم بالكتابة فيها. وهنا ننشر أوراق العمل الثلاث التي أعدّها عمر البرغوثي وفيصل درّاج وأكرم الريّس.

الآداب

الدولة الديمقراطيّة في فلسطين التاريخيّة (أيلول/سبتمبر ٢٠٠٩)

أثبتت الحربُ الإسرائيليّةُ الإجراميّةُ الأخيرةُ على قطاع غزّة المحتلّ، والمجازرُ وجرائمُ الحرب التي شملتها، لكثيرٍ من المراقبين، استحالةَ إقامة دولة فلسطينيّة مستقلّة، ذاتِ سيادة كاملة، في أراضي١٩٦٧، إلى جانب إسرائيل. فهذه الأخيرة بَرهنتْ على أنها مستمرّة في سياساتها الثابتة، بل المتصاعدة، منذ نكبة عام ١٩٤٨ والتطهير العرقيّ الذي صاحبها: سياسةِ التخلّص من أكبر عددٍ ممكنٍ من الفلسطينيين، والسيطرةِ على أوسع مساحاتٍ ممكنةٍ من الأرض الفلسطينيّة.

وقبل هذا العدوان الجارف الأخير نفسه، كانت الهيمنةُ الإسرائيليّة شبهُ الكاملة على كلّ الأرض الفلسطينيّة المحتلّة عام ١٩٦٧، والتي تجسّدتْ في التوسّع الهائل للمستعمرات وفي الجدار وفي إحكام السيطرة على موارد الفلسطينيين ومقدّراتهم، قد أخذتْ تقوّض شيئًا فشيئًا المقوّماتِ الأساسيّةَ لإقامة الدولة المستقلّة إلى جانب إسرائيل. ولكنّ العدوانَ الأخير، المسمّى «عمليّة الرصاص المسكوب،» نَقَلَ الوضعَ إلى مرحلة جديدة نوعيّاً، ترتكب فيها إسرائيلُ جرائمَ ضدّ الإنسانيّة في حقّ الفلسطينيين تحت الاحتلال، لا بدعم الولايات المتحدة الأمريكيّة وحلفائها في أوروبا فحسب، بل بتواطؤ فجّ من معظم الأنظمة العربيّة وقطاعٍ مهمٍّ في قيادة السلطة الفلسطينيّة أيضًا. وبعد ٦١ عامًا من النكبة، لا بدّ من الاعتراف بأنّ التعايش مع نظام عنصريّ واستعماريّ صهيونيّ غيرُ ممكن بأيّ شكل.

فإسرائيل تعْرض على القيادة الفلسطينيّة الآن أحدَ خيارين: إما أنْ يرضوا ببنتوستانات عرقيّة في بعض أراضي الضفّة الغربيّة وغزّة، من دون حقّ عودة اللاجئين الفلسطينيين ومن دون سيادة فلسطينيّة على القدس، ومع تكريس نظام التمييز العنصريّ ضدّ مواطني ٤٨ من حَمَلة الجنسيّة الإسرائيليّة؛ وإمّا أن يَخْضعوا للتطهير العرقيّ، أو لنكبة جديدة توعّد بها أكثرُ من مسؤول إسرائيلي مؤخّرًا. وهذا الخيار الأخير لم يعد ضربًا من الديماغوجيّة الصهيونيّة المتطرّفة، بل تسلّل بقوّةٍ إلى التيّار العامّ، إذ بات يُطرح من قبل أكاديميين «متنوّرين» وصحافيين وكتّاب، وراحت أصواتٌ متصاعدة داخل الحزبين الرئيسيْن (العمل والليكود) تَدْرس بعضَ الأشكال «المقبولة» لهذا التطهير، وإنْ كان الحزبان لا يزالان يَرْفضان رسميّاً هذه الأفكار.

في العقود الثلاثة الأخيرة كان شعارُ «دولتان لشعبين» يُعدُّ تعبيرًا عن «الواقعيّة» و«الحكمة السياسيّة.» أما في السنوات الأخيرة فلا بدّ من بدء التفكير، بجديّة ونزاهة، في ما إذا كان ذلك الشعار لا يزال صحيحًا، وما إذا كان شعارُ «دولة ديمقراطيّة علمانيّة في فلسطين التاريخيّة،» وهو شعارٌ يَطْرح حلاً إنسانيّاً وأخلاقيّاً للصراع، قد بات أيضًا أكثرَ **واقعيّةً** كحلّ لهذا الصراع. ولكنّ هناك سؤالين مهمّيْن لا بدّ من طرحهما في هذا السياق وهما: إذا كانت إسرائيل تحطّم بهذا العنف أسسَ دويْلة على أراضي ٦٧، فلماذا نفترض أنها ستَقْبل بدولةٍ ديمقراطيّةٍ علمانيّةٍ تُنْهي وجودَها كدولةٍ يهوديّة؟ وهل موافقةُ إسرائيل الحاليّة أمرٌ ضروريّ، أمْ أنّ من الممكن تجاوزَه، أي العملَ من الداخل على نفي السمة الكولونياليّة الصهيونيّة عن الدولة، مثلما هَزمتْ جماهيرُ جنوب أفريقيا الأپارتهايدَ نظامًا ومفهومًا؟

كما أنّ هناك أسئلة كثيرة أخرى لا بدّ من تناولها بدقّة عند رَفْع شعار «الدولة الديمقراطيّة العلمانيّة.» وهذه الأسئلة تدور بالذات حول كيفيّة (بل قدرة) هذا المفهوم على علاج القضايا الشائكة التالية:

١ ـ على أيّ فرضيّات يستند طرحُ «الدولة الثنائيّة القوميّة؟» وما هي «القوميّةُ» الثانية؟ وهل يرى اليهودُ الإسرائيليون أنفسَهم قوميّة؟ ألا يَعترفون، من خلال جميع مؤسّساتهم التمثيليّة، بـ «القوميّة اليهوديّة» فقط، ويرفضون بعنادٍ الاعترافَ بوجود شعب إسرائيليّ؟

٢ ـ كيف بإمكان الدولة الثنائيّة القوميّة معالجةُ حقّ العودة والتعويض للاّجئين الفلسطينيين؟

٣ ـ قضيّة الوجود اليهوديّ في فلسطين خلال العقود الستّة الأخيرة: ما هي مسؤوليّةُ الدولُ العربيّة والأوروبيّة في إعطاء اليهود الذين لجأوا إلى فلسطين حقَّهم في العودة إلى المجتمعات التي أتوا منها؟ وماذا إذا أعطي هؤلاء اليهودُ هذا الحقَّ ولكنهم رفَضَوا ممارستَه، أيْ آثروا البقاءَ في فلسطين؟ كيف سيتمّ التعاملُ معهم بشكلٍ عادلٍ وأخلاقيّ في هذه الحالة؟

٤ ـ الاستيطان: ما هو مصيرُ المستعمرات اليهوديّة في الضفّة وغزّة؟ هل يظلّ هناك فرقٌ بينها وبين التكتّلات اليهوديّة في مناطق ٤٨ عند طرح شعار الدولة الواحدة؟ ولماذا؟

٥ ـ التناقضاتُ الإثنيّة والثقافيّة بين الفلسطينيين العرب والإسرائيليين اليهود، كيف تُعالَج؟

٦ ـ الهويّة العربيّة والانتماء إلى الأمّة العربيّة: هل بالإمكان طرحُ مفهوم جديد للعروبة أكثرَ تقدّمًا وتحرّرًا في فهم الاختلاف الإثنيّ والحضاريّ والدينيّ وتقبّله، وأكثرَ احترامًا لحقوق الإنسان والحريّات الفردية؟ هل ترتبط هويّةُ الدولة الجديدة بمقدرة الأمّة العربيّة على الارتقاء بمثل هذا المفهوم «للعروبة الجديدة»؟ أمْ تبقى العروبةُ في أحسن أحوالها ـ في إطار الدولة الديمقراطيّة العلمانيّة ـ شعارًا حصريّاً (exclusivist) يستثني اليهودَ في فلسطين، فيُبقي الاضطهادَ فقط مع تبديلِ الأدوارِ بين المضطهِد والمضطهَد؟

عمر البرغوثي (فلسطين)

ماذا تبقّى من هويّة اليسار العربيّ اليوم؟ (تشرين الأول/أكتوبر ٢٠٠٩)

لم يكن صعبًا منذ بداية عشرينيّات القرن الماضي، وبعد نهاية الحرب العالميّة الثانية بخاصّة (١٩٣٩ ـ ١٩٤٥)، تحديدُ هويّة اليساريّ العربيّ، حزبيّاً كان أو غيرَ حزبي: فهو يعتنق الماركسيّةَ ويرى فيها منظورًا متكاملاً للعالم، ويدافع عن المعسكر الاشتراكيّ وطليعتِه الاتحادِ السوفييتيّ، ويرى في الصراع الطبقيّ بين البرجوازيّة والطبقة العاملة مرجعًا للمجتمعات جميعِها، ويعادي الإمبرياليّةَ وحلفاءها والقوى الرجعيّةَ في كلّ مكان.

ومع أنّ هزيمة حزيران التاريخيّة عامَ ١٩٦٧، كما حربُ ڤيتنام وصعودُ المقاومة الفلسطينيّة، أتاحت، ولو بقدْرٍ، الحديثَ عن هويّةٍ يساريّةٍ جديدة ـ هي قرانٌ سريعٌ بين الماركسيّة والقوميّة ـ فإنّ «الهويّةَ الأصليّةَ» حافظتْ على عناصرَ أساسيّة: الكفاحُ من أجل ثورةٍ اجتماعيّةٍ أفقُها الاشتراكيّةُ، والالتزامُ بالماركسيّة في أطيافها المختلفة، ومعاداةُ الإمبرياليّة والصهيونيّة بشكلٍ حاسمٍ لا اضطرابَ فيه، واعتبارُ الوحدة العربيّة القادمة ضرورةً تاريخيّةً.

وواقعُ الأمر أنّ «الشيوعيّة العربيّة،» كما اليسارُ العربيُّ بعامّةٍ، بدأتْ بالأفول **قبل** أن تتراجعَ في أماكنَ أخرى من العالم. فقد هَزمتْ حربُ حزيران جميعَ القوى التحرّريّة في العالم العربيّ، وأنتجتْ، سريعًا، الشروطَ الموضوعيّةَ لتوطيد هذه الهزيمة وإعادةِ إنتاجها. فإضافةً إلى اتّساع القمع وصعود «الإسلام النفطيّ،» تمّ التواطؤُ للإجهاز على الحزب الشيوعيّ السودانيّ؛ ثم جاءت الحربُ الأهليّةُ في لبنان، والحصارُ الدمويّ المنظَّم للمقاومة الفلسطينيّة، واعترافُ مصر ـ السادات بإسرائيل، وصولاً إلى احتلال الجيش الصهيونيّ للعاصمة اللبنانية عامَ ١٩٨٢.

هُزم اليسارُ العربيّ، بأطيافه المختلفة، مع هزيمة المشروع الناصريّ. وجَعَلَه «جمودُه التاريخيُّ» (الصادرُ عن أسباب مختلفة) عاجزًا عن التصدّي للهزيمة والتصريح بها. ففي مواجهة تحوّلاتٍ اجتماعيّةٍ وسلطويّةٍ كاسحة، لم يستطعْ هذا اليسارُ تجديدَ ذاته، وبقي متمسّكًا بشعاراتٍ متكلّسة (مثل «الطريق الرأسمالي») وتحالفاتٍ مميتة، إلى أن تحوّلَ إلى مجموعةٍ من الظواهر الشكلانيّة التي لا تؤثّر في المجتمع ولا تتأثّر به. وما إنْ سقط الاتحادُ السوفييتيّ، مَرْجعُ اليسار العالميّ ومركزُ ثقله، حتى كان اليسارُ العربيّ قد سَقَطَ قبل سقوطه، كما لو كان «بقيًا» من الماضي، منقطعًا عن الحاضر والمستقبل معًا.

السؤال الآن: هل أصبح المجتمعُ العربيُّ اليومَ لا يحتاج إلى الفكر اليساريّ، أمْ أنّ الفكر اليساريّ قَبِلَ بهزيمةٍ نهائيّةٍ وآثر الرحيلَ؟ يجيب المجتمعُ في تدهوره المأساويّ عن هذا السؤال بأشكالٍ مختلفة: الغلاءُ الفاحش، واتّساعُ الفقر، وزوالُ الحريّات المختلفة، وغيابُ حقوق الإنسان، وارتفاعُ نِسَبِ الأميّة، وهزيمةُ الثقافة والقيم الثقافيّة، وتسييسُ الدين ذرائعيّاً، وتديُّنُ السياسة بشكلٍ أكثرَ ذرائعيةً، وانطفاءُ دوْر النقابات والمنظّمات الاجتماعيّة، وتقوّضُ المجتمع المدنيّ، وتلاشي الوحدة القوميّة، وصعودُ الطائفيّة، والغطرسةُ الصهيونيّة، وتفكيكُ العراق...

تَطْرح هذه الظواهرُ على «ما تبقّى من الانتماء اليساريّ» الأسئلةَ التالية: لماذا لم تَقُم «القوى اليساريّةُ،» على المستوى النظريّ، بمراجعةٍ نقديّةٍ أو بما هو قريبٌ منها؟ لماذا لم تقترحْ على المستوى السياسيّ ـ الاجتماعيّ برامجَ تردّ على المستجدّات المتعدّدة؟ هل ما زالت الماركسيّةُ صالحةً كأداةٍ للنظر والعمل، أمْ أنّه ينبغي التخلّي عنها أو مزجُها بأفكار أخرى؟ ألا يزال ممكنًا اليومَ الحديثُ عن الطبقات الاجتماعيّة والصراع الطبقيّ؟ وهل لكلمة «اشتراكيّة» معنى أو دلالة؟ وهل تستطيع «بقايا القوى اليساريّة» أن تقوم بتحالفاتٍ فاعلة؟ وما الذي يميِّز اليساريَّ من الليبراليّ الجديد؟ وأخيرًا: هل لجميع هذه الأسئلة الآن معنًى؟ وإذا كان لها، أو لبعضها، معنًى حقيقيٌّ أو مفترَضٌ، فما هي الأسئلة الأكثرُ أهميّةً من غيرها؟

تَطْرح مجلةُ الآداب هذه الأفكارَ مدفوعةً بدافعيْن: أوّلُهما التحريضُ على حوارٍ جديرٍ بتاريخ القوى اليساريّة التي لعبتْ، في الماضي، دورًا فاعلاً في الدفاع عن المجتمع وحقوقه المدنيّة والوطنيّة. وثانيهما «الردُّ الجزئيّ» على واقعٍ عربيّ متداعٍ غائمِ الأفق.

ربما يكون في الإجابات التي نتطلّع إليها ما يساعد، ولو بقدْرٍ، على تأمُّل سؤالنا الأساس: ما هي هويّةُ اليسار العربيّ اليوم، وهل من الممكن أن يكون لها مستقبلٌ أو أفق؟

فيصل درّاج (عمّان)

أعمالُ زياد الرحباني وزمانُه (تشرين الأول/أكتوبر ٢٠٠٩)

يتناول هذا الملفّ أعمالَ زياد الرحباني من النواحي الموسيقيّة والأدبيّة والسوسيولوجيّة والمسرحيّة. ونحن نرحّب بالدراسات والأعمال الإبداعيّة الأدبيّة والفنيّة البصريّة في المجالات التالية:

١ ـ التحليل الاجتماعيّ الثقافيّ لأعماله: كيف تمثّل هذه الأعمالُ المرحلةَ الزمنيّةَ التي أُنتجتْ خلالها، وكيفيّةَ سعيها إلى التغيير؟

٢ ـ اللغة «الزياديّة»: من التقليد إلى التدمير والتجديد.

٣ ـ التحليل الموسيقيّ.

٤ ـ مفهوم المسرحة في أغانيه، شاملاً تلك التي أنجزها لفيروز.

٥ ـ الدراسة المسرحيّة الشاملة لمسرحيّاته.

هذا، ويَشْمل الملفُّ الأعمالَ التالية لزياد الرحباني: المسرحيّات؛ الأعمال الإذاعيّة؛ الأغاني والموسيقى (في إطار الاستديو والتسجيل الحيّ)؛ مقالاته المنشورة في **السفير** و**الأخبار**؛ أعمال الڤيديو والأفلام التي وَضع موسيقاها؛ الأعمال المشتركة مع فيروز؛ كتابه: **صديقي الله**.

إجراءات التحرير

ملخّص الدراسة (١٠ ـ ١٥ سطرًا) بحدود ٢٠٠٩/٧/٢٠. نبذة عن المشارك (٥ ـ ٤٠ كلمة). المستندات الداعمة للبحث (صور، اقتباسات، نوته موسيقيّة، رسوم، جداول، حالات عمليّة). عددُ الكلمات (٢٠٠٠ ـ ٣٠٠٠ كلمة، إلاّ في حالة النصوص الأدبيّة الإبداعيّة التي سيكون حدّ كلماتها الأقصى ٥٠٠).

آخر مهلة لاستلام النصوص والأعمال: ٢٠٠٩/٩/١٠، ببرنامج مايكروسوفت وورد. المراجعة والنشر: تُرسل كلُّ النصوص إلى مُعِدّ الملفّ أكرم الريّس (akramrayess@yahoo.com)؛ وبعدها تحال على هيئة تحرير الآداب؛ ثم ترسل النصوصُ في صيغتها النهائيّة إلى المؤلّفين لاعتماد التعديلات قبل الطباعة.

أكرم الريّس (بيروت)